

آليات التدخل الاجتماعي قراءة نقدية - تحليلية لعنف المؤسسة

د. رابيس زاوي - جامعة سيدي بلعباس.

مقدمة.

يكتسب موضوع العنف أهمية مُتزايدة منذ أواخر التسعينيات سواء على المسرح السياسي والاجتماعي، أو على مستوى الخطاب الفكري الذي تتناوله جماعات التطرف في البلاد العربية، ومنها مجتمعات المغرب العربي التي عايشت الإرهاب وخصوصا الجزائر، التي لازالت تعايش بعض السلوكات العنيفة ذات النتائج النفسي كمحصلة عن الأعمال العنيفة التي نتجت عن النقص في الدخل الاقتصادي والمعيشي للطبقة الساحقة من المجتمع.

مهما يكن من أمر بشأن العنف المتفشي في المجتمع والأسرة، جرّاء سياسة قمع الإرادة العامة للشعب برمته، فإنّ هذا السلوك اللاحضاري الذي يظهر للعيان أكثر بغضه لكن ممانع لمصالحه وشجبه للأخر بدافع المصلحة العامة للمجتمع، مما ينجر عنه سلوكات عنيفة يتخذها الأفراد، والجماعات مسلكا لاسترداد أحقيتهم في الممارسة الفعلية للحقوق القانونية المخوّلة لهم بحكم الشعب.

بدافع المصلحة الفردية للسلطة تُحمّل مؤسسات الدولة الأفراد نتائج أفعالهم جرّاء التدمير والتكسير والتقتيل، باسم الحفاظ المؤسساتي لأجهزة الدولة، والتي تُعد برأينا المسؤولة عن تفشي ظاهرة العنف في المجتمع، حيث تنظر السلطة إلى هذا السلوك باللامتحضر بإعطائه الصيغة اللاقانونية وأتّه لا يحق للأفراد حتى عن المطالبة عن حقوقهم المنتهكة ممّا يُخول لها مزيدا من القمع.

مزيدا من القمع والاعتراف بالأفراد وبأحقيتهم في الحقوق، يؤدي حتما إلى الكشف عن الطبقات العميقة لإنتاج الخطاب خصوصا إبتداء من أواخر الثمانينيات، فالمتتبع لمسار التاريخ خلال التسعينيات من هذا القرن، يجد نفسه أمام كمّ هائل من التعددية النسقية، التي تتبنى الدفاع عن المجتمع وباسم المجتمع.

يُعدّ موضوع العنف، وليد الظروف ومشاكل منها أنّ معايشة الواقع الملء بالحروب والثورات، قد خلق لدى الذات الشعور بحالة نفسية تعاوده، هي ظاهرة العنف المرغوب، العنف النفسي.

إذا بحثنا في دواخل الفرد النفسية، نجده أنه اختار العنف لاشعوريا بدافع خارجي، هو "سلطة المؤسسات" تشجيع على الممارسة السلوكية للعنف، فقط لأنه ليس لدينا مؤسسات للعلاج أو بالأحرى مؤسساتنا العلاجية تلقى توجيهات للمعالجة لبيئة غير أصلية، وإتّما كل شيء فيها هو من الخارج إذن العنف أضحي مُشكلاً من الخارج لا غير.

يمكن أن نقف على معلم آخر، يتعلق أكثر بالإشهار والاستقلال من خلال أن ما ينيف عن 90% من الأغلبية الساحقة من المجتمع، وجدت نفسها بعد الاستقلال أنها لم تذوق بعد طعم الاستقلال، لمعايشتها البؤس والحرمان، مما وُلد في فترات لاحقة سلوكيات عنيفة بدأت بالثورة والتمرد خلال الثمانينيات من القرن العشرين، ووصلت إلى أوجها خلال التسعينيات لتتخذ منحى سياسي لأن: " أكثرية سكان البلاد المتخلفة، لا يحمل إليهم الاستقلال في معظم الحالات تغييرا مباشرا " 1.

العنف ومولداته النفسية والاجتماعية.

ارتكنا إلى هذا المأل، يرتبط العنف بالبيئة في علاقته بالفرد والمجتمع، فيولد لديه حالات نفسية لاشعورية من جراء فرض التعسف على الفرد مما قد يكون مطيةً إلى عنف يتأتى من فعل ممارسة خطاب فظ، ما ينجر عنه عنفا اجتماعيا، وبالرغم من الاهتمام بموضوع العنف إلا أنه نادراً ما كان بمثابة المؤسسة لكونه: " نادرا ما كان موضوع تحليل أو دراسة خاصة " 2 وبالتالي فتفشي مظاهر العنف كان بموجب الاهتمام بأدواته لا بعينه في التأثير على الفرد والمجتمع.

إن استقراء أشواط التاريخ، يحدثنا عن كثب، عن وجود العنف الممارس لتمرير الخطابات من السلطة الزمنية إلى أفرادها بفعل القسوة وفرض لغة خاصة، غرضها كبت الذات اجتماعيا، بتغيب عمدي لعنصر الإنسان نفسيا، مما قد يولد مثالب تنعكس بالمثل على النفس والمجتمع من جراء حمل الذات على التسليم بلغة خاصة، هي لغة العنف لأن انعدام الوعي الجماهيري، هو لمدعاةً إلى خلق تعنيف عمدي، مما يجعل من الفرد يستجيب لمزيد من خلق سلوكيات عنيفة، ومن الأسباب الداعية إلى اتخاذ العنف كمسلك، هو رفض الآخر وإنكاره لحقوقه ومطالبه، بفعل تناسي حقوق الإنسان مدنيا واجتماعيا وجعل الذات تعيش الاستلاب، لأن برأينا مبدأ التلاعب بالفكر يمكن أن يُشكّل العنف بعينه، من خلال العبث الممارس مما قد يفضي إلى: " ميول

عدوانية مقموعة " 3.

إن الدراسة السوسولوجية للواقع، تدل على أكثر من إمكانية على عمدية تأجج إدراج العنف ضمن الحياة النفسية والاجتماعية للفرد، مما ينجر عنه حرمان هذه الذات من ممارسة خطابها، فالإنسان: " يشعر من نفسه أنه أكثر من مجرد إنسان حين يتمكن من فرض نفسه " 4، ففضية العنف سيكو- سوسولوجيا تُشكّل أحد خصائص الذات، بل أنه هو الذات نفسها في التعبير عن قضاياها بخطاب فظ يمارس انطلاقا من الطاعة على الآخر، الطاعة التي يلزمنا بها النشال حين يسرق لي محفظتي بعد أن يهددني بسكينه، من الدافع إلى اختياره لهذا العنف؟ بلا شك هو الحرمان والكبت النفسي الذي ظل يلزمه طوال حياته.

واقع المؤسسات.

يستأثر علماء الاجتماع على العودة إلى نقطة اللارجوع ضمن حياة يملؤها التكاليف على المدينة ومعايشة فعل الانتكاس من خلال تزايد المدّ المتصاعد للعنف والجريمة، مما قد يُنتج آثار سلبية تنجر عن انبجاس ظواهر أكثر عنفا في ظل انعدام التقنين للحوار والتفاعل والنتائج عن التزمّت والتعصب إلى حدّ إزاحة الآخر والذي تكون محصلته عنفا آخر قد يأتي على مؤسسة المدينة، حيث البحث عن إفرزات المدينة للعنف، يتجلى في أعلى مظاهره للانتحار والجريمة.

إنّ العنف ليس مولوده هي المدينة، وإنما تفكير الإنسان هو الذي أفرز عنفا تجلى في مظاهر التهميش والانتحار، لو أنّ الفكر أعاد النظر في مبادئه وقوانينه لكان ثمّة إمكانية للحيلولة عن تفشي ظاهرة العنف، وبالتالي الاستمرارية إلى نقطة اللاعودة، لأنّه ما من شك أنّه تتجم الخصومات عندما يحصل أناس متساوون على حصص غير متساوية، أو عندما يحصل أناس غير متساوون على حصص متساوية، بفعل الغش والعنف الممارس على درجة الاستحقاق والوظائف والثروات.

هناك طبقة عميقة يجب البحث فيها، ليتمّ بذلك الكشف عنها لمعالجة السلوكات العنيفة، وهذا لا يتأتى إلاّ بفعل إتاحة الممارسة التحليلية للخطابات من خلال الاهتمام بواقع المؤسسات ودورها التعليمي والطبي والإصلاحي للفرد والمجتمع، والمؤسّس على شجب كل ما من شأنه الإخلال بالنظام الاجتماعي، وهذا ما نجده محققا، وإن كان في بدايته، إلاّ أنّه بدأ يحقق النتائج التي رسمت بإدماج ضحايا المأساة الوطنية بخلق وتوفير جميع الإمكانيات المتاحة والتي وضعت تحت تصرف الأطباء والأخصائيين النفسانيين والاجتماعيين لهدف معالجة المرضى المتأثرين نفسيا، بخلق إدماج كلي لهذه الشريحة من المجتمع سواء المغرّر بهم، أو ضحايا المأساة الوطنية.

إنّ دور هذه المؤسسات، كان ماديا أكثر منه نفسي ومعنوي، لذا يتخوّف الأخصائيون من بقاء واقع الخطابات لأتّها لم تراع نفسية المرضى المتأثرين بالمأساة أو حتى ضحايا المأساة الوطنية. لذا جاءت إصلاحات المؤسسات العلاجية بمثابة خلق تحوُّلات خطابية نحو تحسين واقع الفرد ومنه المجتمع، لمعايشة الاتزان النفسي- المعنوي.

لوعدنا إلى تقصي السلوكات العنيفة، نجدها ارتبطت أكثر بممارسة الجماعات التخويفية للعنف المدني من خلال نوع من الخطاب الأحادي والذي انعكس سلبا بإنتاجه لخطاب غير معتدل أصبح فيه الفرد والمجتمع ضمن دائرة لا مخرج لها، هي دائرة المأساة الوطنية.

نحتاج اليوم أكثر من ذي قبل، لتحليل الخطابات المستعملة للتعنيف لإدراك الحقيقة وهذا مرهون بدور المؤسسات لتحديد التحولات الخطابية لخلق فرص للاندماج الوطني لضحايا المأساة الوطنية، وهذا ما تبنته السلطة لخلق الوطنية، وتجاوز الصراعات من خلال مؤسساتها الرسمية أو الجمعيات والمنظمات المعتدلة.

لقد أصبحت السلوكيات العنيفة تشكل موضوع المعرفة (Objet de Savoir) في الأسرة والمجتمع، لذا تسعى المؤسسات العلاجية والتقويمية في المجتمع احتضان السلوكيات العنيفة حتى يتسنى لها المعالجة، لمعرفة التوازن الشخصي والعائلي داخل الأسرة، ومنه داخل المجتمع المدني. لقد أضحت السلوكيات العنيفة المقصد المركزي لتدخل المؤسسات بحيث اتخذ هذا التدخل جانبين:

- جانب الإدماج لضحايا المأساة الوطنية.
- تصحيح الأفكار المتطرفة لخلق تعايش الفرد مع ذاته أولاً، ومنه مع المجتمع والأسرة.

لقد أصبحت الجهات الرسمية تعي دورها الذي مورس خلال ممارستها للعنف على الأفراد والجماعات، جراء البروز المتزايد لأشكال الانضباط الجسدي والنفسي، وهذا بإتاحة الإمكانيات لاندماج (L'intégration) الأفراد والأسر داخل المجتمع المدني.

تقنية الاستجواب.

لقد أخذت الدولة على عاتقها من خلال مؤسساتها التكفل بضحايا المأساة الوطنية بتوفير تقنية الكلام، لكنها لم تراع حالة المعالج النفسية - المعنوية، لأنها تريد التكفل بهم مادياً دون مشاركة المختصين في هذا المجال من نفسانيين واجتماعيين وقانونيين لعلم الإجرام وخصوصاً الباحثين من الجامعات.

يجب طرح حقيقة العنف وطرح الشعور بهذه السلوكيات قصد التباحث عن تقنيات للتقليل من مداها في المستقبل، وهذا لإنتاج الخطاب وتحولاته العلاجية والإستشفائية تهدف منه إلى بناء نظام مجتمع المعرفة، إلا أن الواقع الحالي لمؤسسات العلاج هو بيّنت نقص التأطير الخاص بتقنيات العلاج.

تحاول مؤسسات إدماج ضحايا المأساة الوطنية، من خلال تقنية الاستجواب والمتضمنة خلق إمكانية للحوار بين الفرد والمعالج، قصد التخفيف من المعاناة، مما يجعل الفرد أمام الإجابة عن الأسئلة المطروحة، وليس قصد الوصول إلى ما يريد الفرد التعبير عنه، وهو نوع من ازدياد حجم المعاناة.

يمكن أن نجد في تقنية الاستجواب ما يُعرف بالمقابلة بين المعالج والمعالج من خلال التمهيد للحوار لكسب الثقة لتحقيق التفاعل والتعامل بين الطرفين، بعد ذلك يتم إقحام المفحوص بحيث تكون تقنية الحوار (المقابلة) كإجابات عن أسئلة لإعادة دمجهم كمواطن في المجتمع، لكنها في نفس الوقت مثلت تقنية الاستنطاق أننا أمام كمّ متفجر من الأحداث والفوضى النفسية، فقط لأنها لم تعالج حتى يتسنى إنتاج خطاب علمي وطبي.

لقد وضعت الدولة مؤسسات ومراكز للتكفل بالأطفال الذين تعرضوا لصدمات نفسية جرّاء المأساة الوطنية، كـ مركز عمي موسى بغيليزان الواقع في الغرب

الجزائري، إلى جهة العاصمة، لكن طابع هذه المؤسسات العلاجية لا يخرج عن كونه تطبيقاً لنصوص قانونية وتشريعية للمصالحة بغرض احتواء هذا المشكل المتمثل في السلوكات العنيفة، والذي يمثل بحدّ ذاته اهتماماً بالهندسة المعمارية.

نحتاج اليوم أكثر إلى احتواء هذه المأساة من كل الجوانب وخصوصاً إعادة التركيبية لبناء المؤسسات وتموضعها (Localisation) حتى يتسنى المعالجة كلياً، خصوصاً أنّ بعض هذه المؤسسات الواقعة بالمنطقة الغربية لسيدي بلعباس أنّها هندسياً غير ملائمة لإدراك العلاج علماً أنّها موجودة بالقرب من الضغط العالي للتيار الكهربائي (Haute tension) مما يجعل من إمكانية العلاج غير متقنة.

لقد تم التعامل مع الحالة كمواطن من خلال خطاب معتدل هو: "الجزائر تمدّ يدها لكل الجزائريين" لكن طبيعة التعامل، هو إقصاء للشعور وللمعالجة النفسية أكثر بحيث أصبح الأخصائي كجهاز مستمع لا غير، فتنقية الاستجابات تمثل بحدّ ذاتها تقنية سلطة (Technique Pouvoir) استخباري.

طرق المعالجة للسلوكات العنيفة.

تحاول الدولة جاهدةً أن تجد مخرجاً لطابع المأساة الوطنية من خلال توفير طرق المعالجة من أدوات المقابلة، والاستمارة أو حتى الأجهزة الأخرى للعلاج، والأكثر من ذلك خلق تعويضات مادية بهدف التحسيس بالمواطنة وبالاندماج في المجتمع المدني ومنه ما يزيد عن 3373 عائلة ثم إعادتها إلى مساكنها، وهذا لخلق التعمير للمناطق المتضررة مما يجعل من عملية الاندماج تتخذ شكلاً مادياً هندسياً ضف إلى ذلك، تجاوز حساسية التطرف والكرهية من خلال توعية هيئات دينية تمثل الوعظ والإرشاد. وما هو ملاحظ هو تهميش للأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والأطباء المختصين لإقحامهم لتشخيص الأسباب والوقوف على طرق المعالجة بإيجاد تقنيات للحيلولة منها في المستقبل كل هذا لا يتأتى إلاّ بموجب النظر في الخطاب المتعامل به، وإنتاج خطاباً آخر مؤسس على إستراتيجية كفيلة بتجاوز السلوكات العنيفة المحتملة مثلاً: تعكف مندوبية الأمن الولائي (Dobs) بسيدي بلعباس بالتنسيق مع الهيئات الأمنية التي توضع:

1- على مستوى الهيئات التي تقوم بالتكفل بالملفات.

2- التحقيق فيها على مستوى الولاية.

3- التباحث بشأنها على مستوى الوزارة.

العنف المؤسسة.

" للعنف أشكال تتجسد من خلال مؤسسات الدولة هذه الأخيرة تحتفظ لنفسها بحق الإكراه" بحيث يستحيل معها اعتماد أي مربع آخر ما عدا المؤسسة، فيزداد احتكار الدولة للعنف والتعسف من خلال أجهزتها الإستراتيجية، والمتمثلة في الإعلام. ما يلاحظ على عنف المؤسسة، هو تغييب للأخصائي النفسي والاجتماعي، بإظهار لسلطة الإداري وتحكيم لمؤسسة الجدران، وكأن بتعبير كوبر (Cooper): " العنف هو في قلب مشاكلنا " 5، من خلال السلطة التي تفرضها المؤسسات الطبية – الإصلاحية والصحية النفسية، لغرض انتزاع حقيقة واحدة هي حقيقة التكفل المادي بضحايا المأساة الوطنية كمؤسسة سلطوية (Institution étatique).

مفهوم العنف اتخذ هنا، معنى المؤسسة التي يخول لها سلطة الممارسة وما تقرضه من تعنيف معنوي جزاء عدم الاهتمام بالحالة المرضية أو المأساة التي تعاني منها الحالة لنقص التطبيق العملي وما ينعكس على الفرد من نتائج سلبية نفسية - معنوية أكثر.. فيظهر عنف المؤسسة على الحالة من خلال التحليلات التي تُطبَّق على الفرد داخل المؤسسة. فمؤسسات الإدماج، تطرح خلال معابنتها للعلاج لضحايا المأساة الوطنية، مشكلة بالنسبة لاهتمامها بالجانب المادي على حساب الجانب النفسي- معنوي، الجانب المهمل في العلاج، وكأنها اليوم تمثل خطراً، إذا لم تراع الجوانب لتأسيس الوطنية، ولإعادة طرح الجوانب التي تهتم بالفرد من الناحية المعنوية أكثر من ذي قبل، في نظرنا، مؤسسات إعادة الإدماج تأوي بداخلها خطراً، كامن:

1- بالاهتمام بالفرد كجسد لا غير.

2- يجب أن يكون العلاج بوسيط مختص بالعلاجات النفسية أكثر منها المادية، وليس توقيفاً على الإداريين.
آفاق المؤسسة العلاجية.

طرح إمكانية آفاق المؤسسات ودورها العلاجي للحيلولة من السلوكات العنيفة، أو على الأقل دراسة الظاهرة عن كثب لإيجاد حل علاجي نفسي لخطر العنف، لا يكون إلا ضمن توعية للرأي العام حيث يتم الاستجابة لمثل هذه القضايا التي تبدو واهية. واقع المؤسسات اليوم هو توالد لسلوكات عنيفة أكثر، وخطراً على الفرد والمجتمع، فقط لأنه لم يتم التكفل بالذات المعنوية، لأن الصراع هو صراع بين المؤسسة والإدارة، فنحتاج أكثر إلى استئصال آثار العنف من خلال التعويل على دور المؤسسات المختصة في العلاج، ولاسيما الأخصائيين للتباحث حول المشاكل والقضايا التي من شأنها إعادة إثارة السلوكات العنيفة مستقبلاً، والتكفل النفسي- المعنوي أولاً، ثم المادي ثانياً لضحايا المأساة الوطنية، فالمؤسسة اليوم، هي الملجأ (Abris) لإنتاج الخطاب المعتدل بموجب التوعية لخلق مزيداً من الوطنية ونبذ السلوكات العنيفة، وهذا لا يكون

إلا بخلق فرص للتكفل نفسيا واجتماعيا وماديا بوضعية الأشخاص المدمجين سواء المساجين أو التائبين أو ضحايا المأساة الوطنية عموما، إلا أنّ ثمة مشكلة تقع على عاتق المؤسسة العلاجية باختلاف أشكالها هي قضية: " الاندماج لهؤلاء من جديد في المجتمع وخاصة في المدن الكبرى يكون أسهل منه في المناطق الريفية، وعودتهم ضمن هذا النسيج الاجتماعي " 6.

لا تُمثل آفاق المؤسسة فقط الوجه العلاجي لإعادة الإندماج بقدر ما تعالج الوجه المسكوت عنه، والدافع إلى العنف وهو: أزمة الهوية الناتجة عن: " الإخفاق في حلّ التناقضات الاجتماعية والسياسية بالطرق السلمية.. " 7.

فمن منظور /حسين توفيق وأماني المديني/ أنّه بخلاف باقي المجتمعات يكون الفرد الجزائري برأينا، الإنسان الذي تتجاذبه قوى تعنيفية من الداخل تجعله مُمرّق الهوية جرّاء التناقضات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية التي يجد نفسه فيها مغترب ومغيب، استلابه هذا دفعه إلى ممارسة سلوك مشوب بالعدوان والعنف وأحيانا بالانتحار، بحثا عن الهوية الضائعة، مؤسسات العلاج اليوم، موقفا عليها البحث عن الحقيقة وانتزاعها لإنتاج خطاب علاجي يُحدّد طابع التناقضات في الهوية ولاسيما آفاق المؤسسة.

يبدو لنا، بأنّ هناك أزمة استراتيجية تحتاج إلى آليات لتصحيح الأفكار، من خلال تحديد منهجية صحيحة في التعامل مع الآخر، الآخر المعنّف، وهو العجز الذي نراه يخترق مؤسساتنا اليوم، ليس فقط لكونها تدين للعجز، وإنما هي في بداية معالجة الأزمة- أزمة العنف (La crise de l'agressivité) "وتساهم جاهدة لإنتاج نظرية جديدة تخترق العجز" 9، وهذا ما تجسّمت له الدولة لمعالجته والتكفل به، للتنقيص من مداه على المدى القريب، بتهيئة كامل الظروف المادية لخلق الاندماج الكلي ضمن المواطنة.

إنّ المتتبع لمسار التاريخ خلال التسعينيات من هذا القرن، يجد نفسه أمام وسائل من التعددية النفسية التي تبنت الدفاع عن المجتمع وباسم المجتمع، مما ولدت تشنجات انعكست على الجوانب العامة للمجتمع والأسرة يمكن حصرها في عدة نقاط:

- تعنيف السلوكات الشمولية ولو كانت تطالب بأحقبتها في الوجود والقرار.
- تهमيش الأغلبية الساحقة باسم ممارسة أو مشايعة العنف ومولاته.
- تحسيس المجتمع بخطورة العنف وما ينجر عنه من خلفيات تتداعى على الجسد الاجتماعي بأكمله.
- الانعكاسات السلبية الخطيرة على كل المستويات: الاجتماعية، السياسية والاقتصادية.

• الوقوف على الآثار النفسية المترتبة عن ظاهرة العنف الممارس، والتي تحاول المؤسسات المختلفة سواء العلمية، الطبية والقضائية اقتحام مجالات السلوكيات العنيفة، والوقوف على حيثياتها وأثارها بإيجاد أفضل الطرق والحلول لمعالجتها والتتقيص من مداها أمام المدّ المتزايد من المشاكل السوسيو- اقتصادية المترتبة عن ممارسة العنف والتشهير لهذه الظاهرة.

الخاتمة.

نخلص من خلال هذا البحث إلى ذكر دور أهمية العنف من خلال تسيّب المؤسسة العلاجية وغير العلاجية كالسجون والتي لم تراعى ضرورة الوقوف على تحسيس الإنسان والجهات الرسمية بأهمية العلاج النفسي والاجتماعي وحتى الحوارى بفتح قنوات للحوار والاندماج داخل مؤسسة المجتمع. ففي هذه العجالي من البحث طرحنا نقاط نظرنا بأنّها جوهرية في التعامل مع مفهوم الإنسان المُنتج والفاعل اجتماعيا وليس فقط أنّه مجرد مفهوم نتوهمه باستمرار.

الهوامش والمراجع.

- 1- فرانز فانون، سادة الأرض، تر: سامي الدروين وجمال الأساسي، دار الطليعة- بيروت، 1984 ، ص 38.
- 2- حنة أرندت، في العنف، تر: إبراهيم العريس ، دار الساقى- بيروت، ط1، 1992، ص10.
- 3- حنة أرندت، المرجع نفسه، ص 28.
- 4- المرجع نفسه، ص 32.
- 5- فريق من الأخصائيين، المجتمع والعنف، تر: إلياس زحلاوي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي- دمشق، 1975، ص 174.
- 6- رتيبة بوعدمة، من الصعب اندماج التائبين والمساجين المفرج عنهم في المجتمع، الشروق، 9 مارس 09/2005 صفر 1427، العدد 1630، ص 05.
- 7- برهان غليون، حوارات من عصر الحرب الأهلية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د: (ط، س)، ص 42.
- 8- أحمد شهاب، إشكالية العنف في الفكر العربي المعاصر، ص 04 من الأنترنت.

مقال من موقع غوغل

9-Michel Foucault, *Le Pouvoir Psychiatrique*, Gallimard, Seuil, Octobre 2003, P. 367.